برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية المستأنفة

روما، ١٩٩٧/٥/٢٦

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٣ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2R/97/3/Add.5
2 April 1997
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لنيكاراغوا

١٩٩٨ - ٢٠٠٢

الموجز

يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد من سكان نيكاراغوا البالغ عددهم ٤,١٤ مليون نسمة ٣٤٠ دولاراً. ومن حيث درجة الفقر بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تأتي نيكاراغوا في المرتبة الثانية بعد هاييتي. وتُظهر الدراسات التي أُجريت أنّ نسبة ا من الغذائي فيها لا تتعدى ٦٤ في المائة فحسب بينما يصل معدل وفيات ا طفال دون سن الخامسة إلى ٦٨ طفلا في ا لف. ويتسم القطاع الزراعي بانخفاض الإنتاجية وبارتفاع تكاليف الإنتاج. أمّا معدل ا ُمية فارتفع إلى ٣٦ في المائة من السكان. ويبلغ عدد السعرات الحرارية التي يستهلكها الفرد ٣٦٥ سعراً؛ أي دون الحد ا دنى المطلوب في أمريكا اللاتينية وقدره ٢ ٠٧٠ سعراً حرارياً. وتتوافر فرص العمل لنسبة ٤٧ في المائة من السكان النشيطين بينما ظلّ الناتج المحلي الإجمالي ينخفض باطراد في أعقاب الحرب التي استعر أوارها طوال عشرة أعوام ومن جراء القيود المفروضة على التجارة حتى عام ١٩٩٠. وفضلاً عن ذلك، تتعرض نيكاراغوا للزلازل وتعاني من الفيضانات وا عاصير العنيفة والجفاف بين الفينة وا خرى.

وتواجه الحكومة الجديدة التي بدأت ممارسة مهامها في مطلع عام ١٩٩٧ تحديات بالغة الصعوبة رغم أنّ الحكومة السابقة برئاسة السيدة شامورو تمكنت من تحقيق السلام ووضعت البلاد في مسار الإصلاح الاقتصادي. ويجري في الوقت الراهن إعداد مذكرة ا مم المتحدة للاستراتيجيات القطرية.

ومنذ عام ١٩٧٩، أنفق **برنامج ا غذية العالمي** ١٣٠ مليون دولار على ١٣ عملية من عمليات الطوارئ وعلى ١٣ مشروعاً إنمائياً واستفاد مليونا شخص، أي قرابة نصف السكان، من معونة **البرنامج** وتمّ توطين أربعين ألف شخص من السكان الذين نزحوا من جراء الحرب. وخُصصت ٤٢ في المائة من معونة **البرنامج** للحوامل والمرضعات وا طفال ولغيرهم من المجموعات الضعيفة. وبلغ عدد المستفيدين من المشروعات الإنتاجية (منتجات ا لبان والزراعة) ٧٠٠ ٠٠٠ مستفيد.

ويزمع **البرنامج** تركيز أنشطته في المستقبل على تخفيف وطأة الفقر المدقع وتشجيع استئناف الإنتاج الزراعي. ويشكل تحديد ا هداف الملائمة ومشاركة المجتمعات المحلية وتحليل الفوائد المحققة وأوضاع المرأة في كافة ا نشطة الممولة من **البرنامج** وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية المحلية عناصر أساسية في الاستراتيجية. وحددت الحكومة مجالات ا ولوية لمساعدات **البرنامج** للتنمية البشرية في المعونة المقدمة للأطفال دون سن الدراسة ولتلاميذ المدارس الابتدائية ولمراكز رعاية ا طفال و نشطة التنمية الإنتاجية.

وحدد **البرنامج** مبلغاً أولياً مقداره ٤٢,٤ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الكلية من المعونة الغذائية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ تُخصص ١٨,٤ مليون دولار منه للالتزامات ا ساسية في إطار البرامج الجاري تنفيذها. وتبرز الحاجة إلى موارد إضافية قدرها ٢٤ مليون دولار خلال فترة الخمس سنوات هذه (غير أنّ هذا المبلغ قابل للتعديل حسب توافر الموارد لدى **البرنامج** وفي حدود أولويات توزيع الموارد بين البلدان ذات الدخل المنخفض والمصابة بالعجز الغذائي) وستحدد مذكرة ا مم المتحدة للاستراتيجيات القطرية والبرنامج القطري **لبرنامج ا غذية العالمي**، بصفة أكثر إحكاماً ودقة، المجالات التي ينبغي التركيز عليها ووسائل التنفيذ الخاصة بكل نشاط.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعـلم ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسـهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقـوم علـى التشـاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبـل ابتـداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق فـي الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	F. Roque-Castro	رقم الهاتف: 5228-2207
المسؤول عن عمليات نيكاراغوا:	W. Herfurth	رقم الهاتف: 5228-2226

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثـائق المتعلقـة بأعمـال **المجلـس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

مقدمة

١- تحتل نيكاراغوا المرتبة الثانية في قائمة أفقر البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأدى النزاع المسلح الذي استعر أواره لأكثر من عشر سنوات والعقوبات الاقتصادية والتجارية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي باطراد. وسُجلت في عام ١٩٩٤ زيادة بلغت ٣,٢ في المائة، ولا تتوافر المعطيات الصادرة عن البنك الأمريكي المشترك بين البلدان لإعادة التعمير والتنمية عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ويتوقع أن يزداد معدل النمو بنسبة سبعة في المائة في عام ١٩٩٨ بفضل تطوير قطاع الصادرات الزراعية في المقام الأول، غير أنَّ الدخل الفردي لعام ١٩٩٥ لم يتجاوز ٦٦ في المائة من الدخل المحقق عام ١٩٨٠.

٢- وبالإضافة إلى اشتداد وطأة الفقر، أودى النزاع المسلح بحياة آلاف السكان وأدي إلى النزوح الجماعي لاسيما في المناطق الريفية حيث هجر السكان آلاف الهكتارات من الأراضي المنتجة. ولا يزال أغلب السكان يعانون الأمرين من ويلات الحرب ومن عواقب الأزمة الاقتصادية، إذ بلغت نسبة من يعانون عسف الأحوال الاقتصادية، أكثر من ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٦.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

الفقر ومستويات انعدام الأمن الغذائي

٣- يُعد الفقر مشكلة ذات طابع هيكلي في نيكاراغوا، إذ يصنف هذا البلد، وفق البيانات الصادرة عن **منظمة الأغذية والزراعة**، ضمن أفقر ١٤ بلداً في العالم تعاني من مشكلات انعدام الأمن الغذائي. وفي عام ١٩٩٣ قُدرت نسبة من يعيشون تحت وطأة الفقر بأكثر من٧٠ في المائة (٣ ملايين) من مجموع السكان البالغ ٤,١ مليون نسمة. ويعيش قرابة ٥٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية (يبلغ المعدل ٢٩ في المائة في المتوسط في أمريكا اللاتينية) يعاني ٨٠ في المائة منهم من وطأة الفقر خاصة في المنطقة الشمالية (نويفا سيجوفيا ومادريز واستيلي وماتا جالبا وجينوتيجا).

٤- وتعتمد نيكاراغوا على الواردات اعتماداً كبيراً إذ تستورد ثلاثين في المائة من الأغذية المستهلكة باستثناء الذرة والفاصوليا والسكر. وكان للزيادات المحققة في الإنتاج نتائج إيجابية على توافر الأغذية بصفة عامة رغم أنَّها لم تكن كافية لتلبية الطلب بفعل نمو السكان. وفي عام ١٩٩٥، ارتفع إنتاج الحبوب الأساسية بنسبة ٢٦ في المائة في المتوسط، بل فاقت الزيادة هذه النسبة في حالة الذرة التي قارب إنتاجها المستويات المحققة في عام ١٩٨٩. ومع ذلك، فإنَّ الإمدادات الغذائية المتاحة لا تكفي لتغطية الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للفرد في اليوم والبالغة ٢ ٠٧٠ سعراً حرارياً. ويبلغ العجز الغذائي في المتوسط ٣٦٥ سعراً حرارياً للفرد في اليوم، أي أنَّ الأغذية المتاحة تغطي نسبة ٨٢ في المائة فقط من احتياجات الفرد الغذائية.

٥- وثمة علاقة مباشرة يمكن ملاحظتها بين الفقر والزراعة، إذ أنَّ قرابة ثلثي فقراء الأرياف يشتغلون بالزراعة بينما يستمد أكثر من ٨٠ في المائة من الرجال في المناطق الريفية دخلهم من الزراعة التقليدية. أمّا الأنشطة التي تضطلع بها

النساء، فتتسم بقدر أكبر من التنوع وإن اشتغلت المرأة في قطاع الخدمات بصفة أساسية. وجرت العادة على أن يتولى صغار المزارعين الفقراء إنتاج الحبوب الأساسية (خاصة الذرة والفاصوليا). وتُظهر الدراسات التي أُجريت في الآونة الأخيرة أنَّ عدد الحيازات الصغيرة يفوق ٤٠٠ ٠٠٠حيازة تقلُّ مساحة نحو ٦٠ في المائة منها عن ٣,٥ هكتار مخصصة، في المقام الأول، لانتاج الأغذية في أراض تتسم بفقر تربتها وتعوزها التكنولوجيا إلى حد كبير، بينما تكاد الصلات تنعدم بين مصادر القروض وقنوات التسويق والمزارعين الذين قلّما يستفيدون من هذه الموارد.

٦- ويعاني أصغر السكان سناً من وطأة الفقر أكثر من غيرهم في المناطق الريفية والحضرية سواءً بسواء. وكلما استفحل الفقر أزداد عدد ضحاياه من الصغار. ولا توجد فوارق تذكر في مراتب الفقر بين النساء والرجال وإن كانت الأسر التي ترعاها النساء أكثر عرضة للمخاطر. وتتولى النساء مسؤولية رعاية قرابة ٢٨ في المائة من الأسر الريفية. ويرتفع هذا الرقم إلى ٣٧ في المائة في المناطق الحضرية. وتنفق الأسر الفقيرة نحو ٨٠ في المائة من دخلها على الأغذية واللوازم المنزلية مخصصة أكثر من ٥٠ في المائة من هذه النسبة للحبوب الأساسية.

٧- وثمة صلة مباشرة بين تدهور المؤشرات الصحية والتعليمية والغذائية في نيكاراغوا والتوزيع غير العادل للموارد والتفاوت في فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية (لاسيما مياه الشرب والخدمات الصحية) وعواقب الأزمة الاقتصادية. والتفاوت بين الجنسين في مجال الصحة والتغذية واضح أشد الوضوح؛ إذ تعاني ٣٢ في المائة من الفتيات دون سن الثالثة من سوء التغذية بينما لا تتعدى النسبة في حالة نظرائهن الذكور ١٣ في المائة. وفي حين تعاني ٤٢ في المائة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين خمس وست سنوات من سوء التغذية لا تتجاوز هذه النسبة ٣٣ بين الذكور من نفس المجموعة العمرية.

٨- وتُعدُّ معدلات نمو السكان والخصوبة والولادة البالغة على التوالي ٣ في المائة و٤,٩ طفل لكل امرأة خلال سنوات الخصوبة و٣٩ طفلا لكل ألف فرد من السكان من أعلى المعدلات المسجّلة في المنطقة. وتبلغ معدلات الخصوبة والولادة أعلى مستوياتها بين النساء في المناطق الريفية المفتقرة، بصفة شبه تامة، لخدمات التعليم الرسمي. ويقدر معدل وفيات الأمهات بـ ١٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ طفل يولدون أحياء (وهي رابع أعلى نسبة في أمريكا اللاتينية)، بينما يصل معدل وفيات الأطفال إلى ٥٨ حالة وفاة لكل ألف طفل. وأهم أسباب وفيات الأطفال الإسهال والأمراض الحادة ذات الصلة بالجهاز التنفسي.

احتياجات المعونة الغذائية على الصعيد الوطني

٩- وتنهض التحويلات الغذائية بدور حيوي في مساعدة الأسر الرازحة تحت وطأة الفقر المدقع مثل الأسر الريفية المعتمدة على زراعة الكفاف أو العاطلين أو من يزاولون أعمالاً لا تناسبهم. وتبلغ نسبة النساء اللاتي يزاولن أعمالاً غير مناسبة لهن ٤٧,٣ في المائة من مجموع النساء النشيطات اقتصادياً مقابل ٣٨,٦ في المائة للرجال. وتعمل ٧٥,٤ في المائة من النساء في القطاع غير الرسمي مقابل ٥٣,٦ في المائة من الرجال. وبما أنَّ ٤٧ في المائة فقط من السكان النشيطين منخرطون في قوى العمل الرسمية، فإنَّ استخدام اليد العاملة ظلَّ ضعيفاً إلى حدٍ كبير (العطالة أو الاستخدام غير المناسب) منذ عام ١٩٨٨ عندما بدأ تنفيذ خطة الاستقرار والاصلاح الأُولى. وقُدِّر العاطلون عن العمل بنسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣، بينما بلغت نسبة العاملين الذين يتقاضون أجوراً دون متوسط الدخل الوطني ٦٠ في المائة.

١٠- ويتقاضى ٥٣ في المائة من العاملين في القطاع الرسمي أجوراً لا تكفي لتغطية تكلفة وجبة غذائية أساسية. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، أشارت التقديرات إلى أنَّ مستوى الأجر المتوسط للعمال على الصعيد الوطني (١٨٠ دولار)[1] يكفي لتغطية ٧٠ في المائة فقط من تكلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية.

١١- ولهذا السبب، يواجه أغلب العاملين في القطاع الرسمي صعاباً بالغة في توفير الحد الأدنى من الأغذية لأسرهم. ويشكل العجز الغذائي تهديداً أكبر للأسر الرازحة تحت وطأة الفقر المدقع والتي تمثل ٥٠ في المائة من مجموع السكان حسب تقديرات عام ١٩٩٣. وتجتذب مشروعات الغذاء مقابل العمل العاطلين أو المشتغلين بأعمال غير مناسبة لأنَّها تعينهم على اجتياز فترات ضمور دخلهم أو انعدامه. وهي تكاد تكون السبيل الوحيد لإعالة الأسر خلال فترات العجز الغذائي الحرجة ولتوليد موارد للمجتمعات المحلية. وبسبب تقلّب الأسعار والظروف التي تتم فيها الإمدادات الغذائية، يُفضل السكان في كثير من المناطق الريفية أو النائية السلع الغذائية على المبالغ النقدية.

١٢- وتُعدُّ الأسر التي ترعاها النساء من أكثر الأسر عوزاً وذلك بسبب ضعف أجور هؤلاء النسوة وانخفاض مستوى التعليم بينهن في المقام الأول، إذ يبلغ معدل الأمية بين النساء البالغات ٣٢ في المائة مقابل ٢٩ في المائة بين الرجال. ويضطر عدد كبير من النساء إلى التخلي عن رعاية أطفالهن أو القبول بأعمال ضئيلة الأجر تتيح لهن العناية بهم. وفي مثل هذه الظروف، فمن شأن توجيه المعونة الغذائية إلى النساء ضمان حصولهن وأطفالهن على مزيد من الفوائد الغذائية المباشرة.

١٣- ويعاني ٣٠ في المائة من الأطفال دون السادسة من سوء التغذية الناجم بصفة غير مباشرة عن الفقر الذي ترزح تحت وطأته أسرهن ومن العجز الغذائي بصفة مباشرة؛ إذ تبلغ نسبة الأطفال المصابين بنقص فيتامين (أ) ٧٠ في المائة بينما يصيب فقر الدم ٣٠ في المائة من الأطفال بل إنَّ مستويات سوء التغذية تتجاوز هذه النسب في المناطق الريفية. ويُعاني أكثر من ثلث النساء أثناء سنوات الخصوبة، بينما تبلغ نسبة المصابات بفقر الدم بينهن ٣٤ في المائة. ويبلغ متوسط فترات الالتحاق بالمدارس ٤,٥ سنة في البلاد بأسرها بينما تتفشى الأمية بين ٣٦ في المائة من السكان. وفي المناطق الريفية يأتي أغلب الأطفال إلى المدارس دون أن يتناولوا إفطاراً كافياً. ولهذا السبب، فإنَّ الأنشطة الغذائية الرامية إلى مساعدة تلاميذ المرحلة الابتدائية وما قبلها تخفف، في المدى القصير، من وطأة الجوع على هؤلاء الأطفال وتمدهم بالطاقة اللازمة للتركيز خلال ساعات الدراسة.

١٤- وبناءً على هذه المعطيات، فإنَّ الأسر القاطنة في المناطق الريفية والتي تفتقر إلى البنيات الإنتاجية الأساسية أو تكاد ولا تحصل إلاَّ على النذر اليسير من الخدمات الصحية والتعليمية تُشكل الفئات المتوقعة استفادتها من المعونة الغذائية. ويقل دخل هذه الأسر عن ٣٠٠ دولار في العام، إذ أنَّها تظل عاطلة عن العمل طوال عدة أشهر في السنة. وبينما يسعى الرجال إلى الحصول على عمل خارج نطاق قراهم، يُثقل توزيع الأدوار كاهل النساء الريفيات إذ يقمن، فضلا عن إنتاج الأغذية، بتربية ورعاية أطفالهن المصابين بسوء التغذية في كثير من الأحيان. ومن شأن توزيع الأغذية مباشرة على النساء ربات الأسر والآباء العاطلين المقيمين في قراهم أن يحدث أثراً حميداً على الاستقرار والصحة والتغذية في المجتمعات المحلية يفوق تأثير أي مورد آخر.

[1] جميع القيم النقدية محسوبة بدولارات الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك. كان الدولار الواحد يعادل ٣٦٢ كوردنة في ديسمبر/ كانون ا ول ١٩٩٦.

احتمالات تَعرُّض البلاد للكوارث الطبيعية

١٥- نيكاراغوا بلد تشتد فيه أخطار الكوارث الطبيعية فهي تقع في مدار الأعاصير الاستوائية التي تجتاح منطقة الكاريبي وفي منطقة مهددة بانفجار الزلازل والبراكين. وتحول أوضاع هذا البلد الاقتصادية البالغة السوء دون اتقاء هذه الكوارث أو الإسراع في التصدي لها. ويفتقر نحو ٧٥ في المائة من السكان إلى المساكن الملائمة وإلى الخدمات الأساسية فضلاً عن عدم الامتثال لمعايير البناء والتشييد. ومع أنَّ البلاد تملك نظاماً للدفاع المدني في حالات الطوارئ، فهي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتشغيله وإلى الأطر المؤسسية والقانونية لتخفيف وطأة الكوارث. فخلال الأربعة وعشرين عاماً الماضية، أوقعت الكوارث الطبيعية خسائر قُدِّرت بأكثر من أربعة مليارات دولار، وعصفت بوجه خاص بالمناطق الريفية ومزارعي الكفاف والمقيمين في أطراف المناطق الحضرية.

أولويات الحكومة وسياساتها لمواجهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

الاستراتيجية العامة وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية والأمن الغذائي

١٦- ترمي استراتيجيات التنمية والسياسات العامة للحكومة إلى تحقيق الإصلاح والاستقرار الاقتصاديين وتشجيع أنشطة القطاع الخاص وجعل الصادرات أساساً للنمو الاقتصادي. وتم إعداد السياسات الخاصة بقطاعي الزراعة والأغذية بمعزل عن السياسات الاقتصادية العامة الأخرى. واتسم التنسيق بين الأجهزة المختصة بالضعف وانبثقت السياسات لمواجهة أوضاع محدَّدة في أغلب الحالات.

١٧- وحتى الآن لم يتم وضع استراتيجية قطرية للتنمية مصممة بصفة خاصة لمحاربة الفقر. ورغم ذلك تم السعي إلى إعادة دمج الفقراء والنازحين في الاقتصاد الوطني. وجرت أهم محاولة لإنعاش الإنتاج في إطار جدول الأعمال الاجتماعي الذي أعدته وزارة العمل الاجتماعي في سنة ١٩٩٣ تحت اسم (الإنعاش من أجل المصلحة العامة). وبعد ذلك التاريخ، اتخذت إجراءات لإنعاش الإنتاج بإعداد أو إعادة تنظيم البرامج والمؤسسات. وفي عام ١٩٩٥، أعدَّت استراتيجية التنمية المستديمة لعام ٢٠٠٠ بعد التشاور مع قطاعات مختلفة من المجتمع والتزمت الحكومة التي مارست مهامها منذ وقت وجيز بتنفيذ هذه الاستراتيجية، كما تم وضع سياسات تستهدف استئصال شأفة التمييز ضد النساء وإتاحة مزيد من الفرص لهن للحصول على العمل والموارد الإنتاجية والمزايا الاجتماعية. وفي هذا المضمار، يركز معهد نيكاراغوا للمرأة، بالتعاون مع الوزارات المعنية، بصفة خاصة على البرامج الموجهة إلى النساء الشابات اللاتي يعلن أسرهن في المناطق الفقيرة.

١٨- ويعتمد الانتعاش الاقتصادي اعتماداً كبيراً على إنعاش القطاع الزراعي الذي يؤثر على الاقتصاد برمته إذ تبلغ حصته في الناتج المحلي الإجمالي ٣٠ في المائة و٦٠ في المائة من الصادرات ويستخدم أكثر من ثلث اليد العاملة النشيطة. وساهمت أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية في تسارع وتيرة النمو في السنتين الأخيرتين . غير أنَّ التركيز على السياسات الكلية أدَّى، في كثير من الأحيان، إلى عدم إعطاء الأولوية الكاملة للسياسات القطاعية الرامية إلى تشجيع استئناف إنتاج الأغذية. ولهذا السبب، نجمت الزيادات المحققة في إنتاج الأغذية، في المقام الأول، عن إعادة توزيع الأراضي على آلاف النازحين من جراء الحرب ممَّا أدى إلى توسيع المساحات المخصصة للإنتاج.

١٩- ويتسم القطاع الزراعي بضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الوحدات الإنتاجية. أمَّا صغار المزارعين فلا تتوافر لهم الفرص الكافية للحصول على المبتكرات التكنولوجية أو تعوزهم الموارد اللازمة لتطبيق التقنيات المتطورة. وأُسندت مهمة الاختراعات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا لفائدة صغار المزارعين ولذوي القدرات المتوسطة منهم إلى معهد نيكاراغوا للتكنولوجيا الزراعية الذي أنشأ في عام ١٩٩٢. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه هذا المعهد في التحقق من أنَّ تطوير التكنولوجيا يتلاءم مع واقع صغار المزارعين وفي ضمان استمرار نقل التكنولوجيا من خلال تشجيع الطلب عليها. وتبذل الجهود لربط تطبيق التكنولوجيا في الحيازات الصغيرة بمنح القروض للمزارعين.

٢٠- ويلاقي منتجو الحبوب الأساسية الصغار صعوبات في الاستفادة من الأسواق ومن القروض. وتشجع السياسات التجارية على انفتاح الأسواق وتم تحرير التجارة بين بلدان المنطقة رغم الحماية النسبية التي يحظى بها المنتجون المحليون للحبوب الأساسية من خلال القيود المفروضة على الأسعار. ولم تعد الدولة تسيطر على تجارة الحبوب الأساسية وإن كانت لا تزال تتحكم في أغلب البنيات الأساسية. ولم يسد التجار الخواص بعد بصفة تامة الفراغ الذي تركته الشوكة الوطنية للإمدادات الغذائية لما يلاقونه من مشكلات في التمويل وبسبب تشتت الإنتاج الزراعي في بقاع متفرقة. ورغم إدخال بعض الوسائل التجارية الجديدة مثل سوق المبادلات الزراعية ومنشآت تخزين الحبوب الأساسية، فإنَّ صغار المزارعين لم يتمكنوا من الاستفادة منها بعد ولذلك فلن يكون تأثيرها على الأسعار ملموساً إلاَّ في المدى المتوسط.

٢١- وألحقت سياسات تقييد الإقراض الضرر بصغار المزارعين في المقام الأول، وبمنتجي الحبوب الأساسية بصفة خاصة. فخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨، موّل البنك الوطني للتنمية أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مزرعة (٢١٠ ٠٠٠ هكتار) لإنتاج الحبوب الأساسية. أمَّا بعد عام ١٩٩٣، فانخفض هذا الرقم إلى ١٢٥ ٠٠٠ مزرعة (٨٧ ٥٠٠ هكتار). ورغم شيوع استخدام الأنماط غير التقليدية من القروض والجهود التي تبذلها المؤسسات غير الحكومية وبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة، فإن المؤسسات المحلية الوسيطة لا تزال تواجه مشكلات تنفيذية. وتستفيد ٢٢ في المائة من النساء من القروض الريفية مقابل ٧٧ في المائة للرجال. ولم توضع بعد سياسات لتعزيز هذه الآليات كما لم تتم إقامة الصلات مع النظام المصرفي الرسمي.

البرامج والمشروعات

٢٢- وركَّزت الحكومة جهودها على مجالين اثنين هما: (أ) بعد عام ١٩٩٠، تقديم الدعم لعملية السلام وإعادة إدماج السكان الذين عانوا من ويلات الحرب والنازحين؛ (ب) بعد عام ١٩٩٣، دعم الإنتاج والأنشطة المدرّة للدخل لفائدة السكان المتضررين من إجراءات الإصلاح الاقتصادي بصفة خاصة.

٢٣- وخلال السنوات الخمس الماضية، قدمت برامج الطوارئ وإعادة الإدماج في المجتمع المساعدات لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص وبلغت الاستثمارات فيها نحو ٣٠٠ مليون دولار. وبعد انقضاء مرحلة الطوارئ، نُفِّذت برامج وأُنشئت مؤسسات لتخفيف وطأة الفقر. ومن أهم هذه المؤسسات البرنامج الوطني للتنمية الريفية وهو مؤسسة مستقلة تم إنشاؤها لتنسيق ودمج الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الريفية. ولدى هذه المؤسسة ١٨ برنامجاً فرعياً ومشروعاً وموارد للتمويل تبلغ ٢٦٠ مليون دولار للسنوات الثلاث المقبلة. وهناك أيضاً برنامج دعم المؤسسات الصغيرة الذي يدعم، في الوقت الراهن، أكثر من ٥٠ منظمة من منظمات التمويل الوسيطة بنحو ستة ملايين دولار.

٢٤- ويجري، في الوقت الراهن، إعداد خمسة عشر مشروعاً في القطاع الريفي تستهدف تحسين الأمن الغذائي لأسر المزارعين وزيادة دخلها ورفع مستوى عيشها. وسيلغ تمويل هذه المشروعات، المستمد بصفة أساسية من جهات مانحة

ثنائية، ٢٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة. وتُوجّه ثلاث مشروعات أخرى يمولها **البرنامج** بتكلفة إجمالية قدرها ٣٥ مليون دولار إلى محاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي على غرار الأنشطة البسيطة الأخرى التي تقدم المعونة الغذائية المباشرة وتدعمها المنظمات غير الحكومية.

٢٥- وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤، بلغ مجموع الموارد الخارجية التي تم تلقيها والمقدمة في شكل قروض أو منح ٨٢٨ ١ مليون دولار أُنفقت زهاء ٢٠٠ مليون دولار منها على السلع الاستهلاكية (سلع غذائية بصفة أساسية). وضمت الجهات الأساسية المانحة للمعونة الغذائية المعونة الأمريكية (٦٧ مليون دولار) **والبرنامج** (٢٠ مليون دولار) والاتحاد الأوروبي (١٦,٦ مليون دولار). وفي الآونة الأخيرة، تقلصت المعونة الغذائية (في عام ١٩٩٠ كانت كل الأغذية المستوردة ممنوحة. أما في عام ١٩٩٥، فلم تبلغ المعونة الغذائية سوى ١٥ في المائة من مجموع الواردات الغذائية) التي يُوجّه قدر متزايد منها إلى المعونة الغذائية المباشرة الموجهة بصفة أساسية إلى أكثر فئات السكان فقراً أو لحالات الطوارئ. وتُوجّه المعونة الغذائية **للبرنامج** بصفة أساسية إلى استبدال الأغذية بمبالغ نقدية واستخدام الأموال المستمدة من هذه العملية في تمويل مشروعات محددة تم الاتفاق بشأنها مسبقا مع الجهات المانحة. وفي عام ١٩٩٤، نُفِّذ ١٨٨ مشروعاً في مجال الأغذية بتكلفة إجمالية بلغت ٢٦ مليون دولار. وخُصصت نحو ٥٠ في المائة من هذه الموارد لتنفيذ مشروعات خاصة بالبنية الأساسية الاقتصادية و١٤ في المائة للقطاع الاجتماعي.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

معونة البرنامج المقدمة لنيكاراغوا

٢٦- ينبغي تقييم معونة **البرنامج** لنيكاراغوا في ضوء الأوضاع الخاصة بهذا البلد خلال فترات مختلفة، إذ بدأت الأنشطة في عام ١٩٧١ وتوزعت على ثلاث مراحل منفصلة هي: (أ) مرحلة الطوارئ (حتى أواسط الثمانينات) التي نُفذت خلالها مشروعات المعونة المباشرة ذات الأجل القصير؛ (ب) مرحلة الانتقال من حالات الطوارئ إلى التنمية (حتى نهاية الثمانينات) حيث تم التركيز بدرجة أكبر على زيادة إنتاج الأغذية ورفع الإنتاجية؛ (جـ) مرحلة التركيز على التنمية منذ التسعينيات مع الاهتمام بتحقيق الفعالية وضمان استمرار أنشطة المشروعات.

٢٧- ومنذ بداية عام ١٩٩٧، استثمر **البرنامج** ١٣٠ مليون دولار بلغ مجموع المستفيدين منها ٢,٧ مليون مستفيد (١٣ عملية بخاصة بحالات الطوارئ بتكلفة قدرها ٢٤ مليون دولار و١٣ مشروعاً إنمائياً). ويجري في الوقت الراهن إعداد ثلاثة مشروعات تبلغ تكلفتها الإجمالية ٣٦ مليون دولار. ويبلغ مجموع مساهمات **البرنامج** فيها ٠٠٠ ١٣٣ طن. وتم استبدال نحو ٤٠ في المائة من السلع الموردة بأموال نقدية بغية توفير الأموال اللازمة لشراء المواد الغذائية المحلية وتكوين موارد متجددة. واستخدم الجزء المتبقي من السلع الموردة في المعونة الغذائية المخصصة للتوزيع المباشر على المستفيدين.

عمليات حالات الطوارئ

٢٨- وحتى عام ١٩٩١، نُفذّت ١٣ عملية لمساعدة أكثر من مليوني شخص بتكلفة بلغت ٢٤ مليون دولار. وتم توزيع ما مجموعه ٤٠ ٠٠٠ طن من الأغذية بتكلفة قدرها ١٦ مليون دولار (٧٠ في المائة من مجموع الكمية الموردة لحالات الطوارئ) في شكل معونة غذائية مباشرة. واستفاد أكثر من مليون شخص من ضحايا الكوارث الطبيعية الذين يعانون من شدة الأوضاع الاقتصادية من ٥٥ في المائة من مجموع المساعدات (١٣ مليون دولار) المقدمة من خلال برامج الغذاء مقابل العمل. وبلغت نسبة الأطفال دون سن السادسة ٢٠ في المائة من المستفيدين . واستفاد النازحون وضحايا النزاع المسلح من ٢٣ في المائة من المعونة الكلية بينما خُصصت ٢٢ في المائة منها آلي المجموعات الضعيفة لاسيما الحوامل والأطفال المهددون بسوء التغذية (أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ طفل ٤٠ ٠٠٠ حامل) وذلك من خلال البرامج التكميلية للوقاية الصحية والتغذية. أمَّا العملية الأخيرة ، التي أجريت في سنة ١٩٩١ فخُصصت لدعم إعادة أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من النازحين من جراء الحرب إلى أوطانهم (٣,١ مليون دولار).

٢٩- وفي عام ١٩٩١ توقفت المعونة الغذائية لحالات الطوارئ عندما تعززت دعائم عملية السلام والوفاق الوطني. ومن الممكن أن تستفيد البنية الحالية الضعيفة لاتقاء الكوارث من إدراجها في المستقبل في الدعم الذي يقدمه **البرنامج** لتعزيز نظم الوقاية وتنفيذ برامج حالات الطوارئ.

المشروعات الإنمائية

٣٠- ومنذ عام ١٩٨٣، نُفِّذ ١٣ مشروعاً بلغت مجموع التكاليف التي تحملها **البرنامج** فيها ١٠٦ مليون دولار. وتنقسم هذه المشروعات إلى ثلاث فئات هي: (أ) مساعدة الأطفال والحوامل والمرضعات في إطار برامج دعم الصحة الوقائية والتربية (٤٢ في المائة من مجموع المساعدات، أي ٤٤,٦ مليون دولار في تسعة مشروعات)؛ (ب) تطوير قطاع منتجات الألبان من خلال مشروع واحد وتوسعين (٣٠ في المائة من مجموع الموارد أي ٣٢ مليون دولار)؛ (جـ) التنمية الإنتاجية للنازحين من جراء الحرب (٢٨ في المائة من مجموع الموارد، أي ٢٩,٧ مليون دولار استثمرت في ثلاثة مشروعات). واستفاد من هذه المشروعات قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ شخص (٤٠ في المائة منهم من الأطفال دون سن الثامنة) في سائر أنحاء البلاد وإن تم التركيز بصفة أساسية على المناطق الشمالية والوسطى الأشد فقراً. ونفَّذت هذه المشروعات وزارة الصحة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (وزارة الزراعة سابقاً) ومنذ عهد قريب صندوق نيكاراغوا للطفولة والأسرة ووزارة التربية ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية ووزارة العمل الاجتماعي.

الأنشطة الجاري تنفيذها

٣١- ويضم مجموع الأنشطة الحالية ثلاثة مشروعات تبلغ تكلفتها الإجمالية ٣٥,٦ مليون دولار وتشمل الأنشطة الرامية إلى تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرات الإنتاج. وبنهاية عام ١٩٩٦، تم استخدام ٨٥ في المائة من هذه الموارد وسيُستخدم الجزء المتبقي في عام ١٩٩٧. واستفاد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من الموارد التي تم إنفاقها حتى الآن من بينهم أطفال دون سن الثامنة وفقراء من سكان الأرياف ومنتجين.

٣٢- **مجموع المساعدات المقدمة للأطفال دون سن الدراسة من خلال مراكز رعاية الأطفال (المشروع نيكاراغوا ٤٥١٥)** واستهل هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته ١٢,٤ مليون دولار في فبراير/ شباط ١٩٩٣ وسيستمر لمدة أربعة أعوام وهو يهدف، في المقام الأول، إلى المساعدة في تنمية الموارد البشرية من خلال برنامج للتغذية يرمي إلى تشجيع

الأطفال على الالتحاق بمراكز الرعاية قبل المدرسية وبالمستويين الأول والثاني من المرحلة الابتدائية وحثهم على المواظبة في الحضور إليها. ويشمل المشروع عنصرين اثنين يُعنى أولهما بتوفير التغذية قبل المدرسية لـ١٢٥,٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين عامين وستة أعوام يتوزعون على ٢٠٠٠ مركز من مراكز رعاية الأطفال. ويتولى صندوق نيكاراغوا للطفولة والأسرة تنفيذ هذا الشق من المشروع. أما الشق الثاني منه فيهتم بتقديم التغذية المدرسية لتلاميذ المدارس الابتدائية (١٢٥ ٠٠٠ طفل في المستوى الثالث قبل المدرسي وفي المستويين الأول والثاني من المدرسة الابتدائية في ١٦٠٠ مدرسة حكومية وتنفذه وزارة التربية.

٣٣- **التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من الحرب (المشروع نيكاراغوا ٤٥٧١).** واستهل هذا المشروع في عام ١٩٩٢ وسيستمر لمدة خمس سنوات. ويبلغ مجموع تكاليفه التي يتحملها **البرنامج** ١١,٤ مليون دولار. وهو يرمي بصفة أساسية إلى المساعدة في تحسين الأحوال الاجتماعية لسكان المناطق الريفية المتضررين من الحرب والرازحين تحت وطأة الفقر وتطوير قدرات الإنتاج لديهم. وتشمل معونة **البرنامج** ٢٠ ٠٠٠ طن من السلع المخصصة لبرنامج العمل مقابل الغذاء الذي يوفر فرص عمل موسمية ولإنشاء صندوق للإقراض (١,٥ مليون دولار من الأموال المحققة من استبدال السلع بالأموال النقدية). وتمثل قيمة الحصص الغذائية الموزعة (تبلغ التكلفة ١,٦٣ دولار في المتوسط) ٩٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر اليومي الذي يتلقاه العاملون في الزراعة. وتبلغ نسبة النساء نحو ٣٠ في المائة من المستفيدين أغلبهن من ربات الأسر.

٣٤- **تطوير منتجات الألبان (المشروع نيكاراغوا ٢٥٩٣ "التوسع الثاني").** بدأ التوسع الثاني لهذا المشروع في أبريل/ نيسان ١٩٩٠ وهو يهدف بصفة أساسية إلى زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ودعم تنمية قطاع منتجات الألبان. وشملت معونة **البرنامج** تقديم ١٣ ٠٠٠ طن من الأغذية خُصِّصت بأكملها لعملية استبدال الأغذية بالأموال النقدية بغية إنشاء صندوق لتغطية الاستثمارات اللازمة. ويبلغ مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** في هذا المشروع، المقرر إنهاؤه في مارس/ آذار ١٩٩٧، ١١,٩ مليون دولار. وقدم المشروع المساعدات باطراد لأكثر من ٤٠٠٠ منتج واضطلع بعدد من الأنشطة في مجالات إنتاج الألبان وتصنيعها وبنياتها الأساسية. وفي الآونة الأخيرة، توسّع نطاق هذا المشروع ليشمل أفقر الوحدات الإنتاجية الزراعية. وبلغ مجموع الموارد التي استخدمها ١٠,٧ مليون دولار بالإضافة إلى صندوق للإقراض منح قروضاً لأكثر من ٢٢ ٠٠٠ منتج وتوفير المعونة الفنية المباشرة لمنتجي الألبان.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن والدروس المستفادة

٣٥- **تقليص درجة انعدام الأمن الغذائي.** يُعدّ توزيع الأغذية لمواجهة انعدام الغذائي بين المجموعات الضعيفة، على الأرجح، من أبرز الإنجازات التي حققتها أنشطة **البرنامج** في السنوات القليلة المنصرمة؛ إذ أنَّ توفير التشكيلات الغذائية لأكثر من مليونين من سكان نيكاراغوا، يمثِّل الأطفال دون الثانية عشر الذين يعيشون في ظروف تتسم بالعزلة والفقر ٤٠ في المائة منهم، ساعد بصفة مباشرة في تخفيف وطأة العجز الغذائي بين الأسر. ونفَّذ **البرنامج** أنشطته في مناطق تسكنها فئات لم تتلق المساعدات من أية مؤسسات أخرى. وبفضل معونة **البرنامج** أمكن توفير أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجات الرضع من الطاقة والبروتينات.

٣٦- وركَّزت المساعدات على المجموعات الضعيفة وبصفة خاصة على الأطفال المعرضين لخطر سوء التغذية والأسر الفقيرة في المناطق الريفية. واستفاد من المشروعات نحو ٤٠٠ ٠٠٠ طفل و١٦ ٠٠٠ من الأسر الفقيرة القاطنة في

الأماكن النائية وذلك من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل. ومع أنَّ معايير اختيار المستفيدين شدّدت على تقليص الفقر وعلى حالات العجز الغذائي، فإن بعض المشكلات قد برزت بشأن تفسير هذه المعايير أثناء تنفيذ مشروع تنمية منتجات الألبان. ولذلك فمن المستحسن أن يتم تحديد هذه المعايير بوضوح يُمكِّن من تحديد السمات المميزة للسكان المستفيدين ومواقعهم بقدر معقول من الدقة وأن يتم ذلك، قدر المستطاع، مع إتاحة قدر من التقسيم الإقليمي والمحلي للمجموعات.

٣٧- و**ساعد تشييد البنية الأساسية وإصلاحها** في خلق فرص العمل في المناطق الريفية وفي تعزيز تنظيم المجتمعات المحلية وتحسين الأعمال التي لا تمولها برامج حكومية أخرى، إذ تم تشييد أو إصلاح قرابة ٠٠٠ ٧ كيلو متر من الطرق الريفية و١٢٠ نظاماً لتوفير مياه الشرب للمجتمعات المحلية و٠٠٠ ٣ وحدة سكنية ومركزاً للمجتمعات المحلية. وتم تمويل ٠٠٠ ٢٥ مزرعة (١٧,٥٠٠ هكتار) للمحاصيل خُصصت بصفة أساسية لانتاج الحبوب الأساسية وعلف الحيوانات وتحسين شبكة تخزين الألبان وتصنيعها لاسيما فقي المنطقة الوسطى من البلاد. ويستدعي الاستمرار في توفير الاستثمارات الخاصة بالبنيات الأساسية ومدى قدرة المستفيدين على تنظيم أنشطة الصيانة اللازمة إجراء مزيد من التحليل؛ إذ أن التجارب تتفاوت في هذا المضمار.

٣٨- ومن الإنجازات المهمة التي تحققت ابتداع سبل جديدة لتوليد الدخل لأشد الأسر فقراً والمساعدة في تنشيط الإنتاجية في القطاع الريفي. ونُفذت المساعدات بطريقتين هما الغذاء مقابل العمل الذي خلق فرصاً للأعمال الموسمية لأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص ومشروعات الإقراض التي تجاوزت قيمتها ١١ مليون دولار ويسّرت حصول هذه الأسر على القروض مما يدل على أن قدرات الإنتاج والبنيات الأساسية قد تحسنت وإن لم تتوافر بعد المعلومات عن إسهام هذه الأنشطة في تقليص الفقر.

٣٩- وأهم الإنجازات التي حققها صندوق الإقراض إتاحة فرص الاستفادة من النظام المالي للمزارعين ذوي الإمكانات المالية المحدودة إذ تمكن أكثر من ٠٠٠ ٢٥ منتج من الحصول على قروض من موارد **البرنامج**. وأغلب هؤلاء المستفيدين من المنتجين الفقراء رغم أن القروض منحت، خلال المرحلة الاستهلالية، لمنتجين لا ينتمون إلى السكان المستفيدين من معونة **البرنامج**. كما أن الأجهزة المنفذة افتقرت، في بعض الأحيان، إلى القدرات الفنية المناسبة لإتاحة موارد القروض لأشد الأسر فقرا. وأظهرت التجارب في الآونة الأخيرة معدلات عالية نسبيا من العجز عن السداد وفقدان الموارد بسبب عدم استرداد القروض. وتبرز مثل هذه الصعاب بصفة أساسية من المشكلات المتصلة لمنح القروض أو بسبب تسييس نظام الإقراض. غير أنه تم إزالة هذه العوائق وأوجه القصور في غالب الحالات.

٤٠- وفضلا عن ذلك، يجري إعداد منهاج جديد يستبدل في إطاره مفهوم "صناديق الإقراض". بمفهوم "الخدمات المالية الريفية". ومن شأن هذا المنهاج أن يساعد في بروز مناخ جديد للقروض ويعبأ الادخار ويبتكر وسائل جديدة للإقراض. وقد أغفل الاهتمام بمنح القروض بعض الشيء الحاجة إلى تعزيز الأجهزة الوسيطة أو التركيز على مفهوم الادخار. وبدأت الصلة تبرز بين مفهوم الإقراض والمعونة الفنية اللتان جرت العادة على تقديمهما أفي جعبة واحدة. وسيستفاد من الدروس المستخلصة في هذا المضمار في تحسين الأنظمة المالية الحالية وآليات التنسيق الخاصة بالمشروعات التي شرع في تنفيذها بالتعاون مع برنامج دعم المؤسسات الصغيرة. ولا تزال تجربة استخدام صناديق الودائع محدودة حتى الآن. غير أنه من الممكن تشجيع ذلك واستحداث آليات إضافية بين المصارف التجارية والوسطاء غير التقليديين، إذ من شأن هذه العملية ضمان تخصيص الموارد واستردادها كما ينبغي والتحقق من أن الاختيار سيقع على أشد الفئات حاجة. وأيا كان الحال، فمن المستحسن إجراء تقييم لصناديق الإقراض في إطار مشروعات **البرنامج** قبل الاستمرار في استخدام هذه العناصر وذلك بغية تقدير المزايا النسبية لتمويل مثل هذه المشروعات بموارد المعونة الغذائية.

٤١- وعلى الرغم من أنَّ النساء استفدن من معونة **البرنامج**، فلم يتم وضع طريقة متكاملة للاستجابة إلى تحسين حصولهن على الفوائد والتحكم فيها كما لم يُضمَّن منهاج خاص بالمرأة في المشروعات في كل الحالات، ففي المشروعات الإنتاجية لم يتم التصدي بكيفية مناسبة للمسائل ذات الصلة باستخدام النساء لوسائل الإنتاج والتحكم فيها. أما المشروعات الاجتماعية فلم تحقق المشاركة الفعّالة للأسر في تنفيذ الأنشطة رغم الجهود المبذولة، بل إنَّ المشروعات الإنتاجية نزعت إلى الاهتمام "بالمنتجين" أكثر من "الوحدات الأسرية" وإن بُذلت بعض الجهود لتذليل هذه العقبات في الآونة الأخيرة. ولا تبيِّن المعطيات المتوافرة عدد النساء المستفيدات ولا مدى حصولهن على القروض ولا الموارد التي جُعلت وقفاً عليهن إذ لم يتم تجميع بيانات منفصلة خاصة بالنساء خلال تنفيذ المشروعات. ومن بين ٢٦ مشروعاً تم تنفيذها، تضمَّن مشروعان منها موارد خُصصت لمساعدة النساء استفادت منها ٤٠ ٠٠٠ امرأة. ومنذ عام ١٩٩٥، أصبحت بيانات المشروعات تتضمن معلومات عن المرأة وتحسَّن تنفيذ الأنشطة الخاصة بها.

٤٢- ولم يحظ تأثير المشروعات بالاهتمام الكافي، إذ تم قياس أكثر جوانب المشروعات بروزاً مثل مجموع القروض الممنوحة والبنيات الأساسية المشيدة وعدد الحصص الغذائية الموزعة بينما لا تتوافر معلومات كافية عن التغييرات التي حدثت خلال أنشطة **البرنامج** أو تقييم التأثير بعد اكتمال تنفيذ المشروعات. وأظهرت المؤسسات النظيرة قدرة محدودة في تقديم المعونة الكاملة للأطفال. ولا تتوافر مؤشرات لتحديد تأثير الأنشطة على التربية والصحة ولم توضع الأنظمة الكفيلة بتحقيق ذلك. ومع أنَّ نسبة هجر المدارس انخفضت بمعدل خمسة في المائة، فإن المعلومات عن المواظبة على الدراسة غير متاحة.

٤٣- وتظل قدرة المشروعات على الاستمرار أمرا لم يُفصل فيه بعد. ومن غير المؤكد، بعد انتهاء المشروعات، استمرار الأنشطة أو تحسينها أو إدماج عناصر من المشروعات القديمة في تصميم المشروعات الجديدة. ومن العقبات الكبيرة الأخرى ضعف الصلة الحالية بين المعونة المؤقتة والمساعدات الأطول أمداً الموجهة للتنمية، فبرامج العمل مقابل الغذاء الخاصة بتشييد البنيات الأساسية ومشروعات القروض التكميلية لا توجه دائماً إلى نفس الفئات من المستفيدين مما يقلل من فعالية تأثيرها. ولم يُعزز التنسيق مع برامج التنمية الأخرى بالقدر الكافي رغم وجود تجارب تستحق الدعم مثل التجارب الجارية في نطاق مشروعي نيكاراغوا ٤٥٧١ و٤٥١٥.

٤٤- وتأثر تنفيذ الأنشطة سلباً بقصور الهياكل التنفيذية وضعف الإدارة وعدم توافر الموارد الكافية في القطاع العام. وتقوم أُطر التنفيذ المشتركة التي تم وضعها في الآونة الأخيرة بإعادة توجيه الوحدات التنفيذية لتضطلع بدور إداري أكبر بغية تشجيع مشاركة المجتمعات والهيئات المحلية في تنفيذ المشروعات وضمان استمرارها بعد انتهاء معونة **البرنامج**. وتتولى الهيئات المحلية والمنظمات غير الحكومية أكثر من ٧٠ في المائة من مسؤولية تنفيذ المشروعين نيكاراغوا ٤٥١٥ و٤٥٧١.

٤٥- وشجَّع **البرنامج** التنسيق مع المشروعات الأخرى ووكالات التنمية والهيئات الحكومية رغم أنَّ التنسيق لم يتم دائماً بنجاح خلال مراحل التنفيذ. وشكل دور حلقة الوصل الذي قامت به معونة **البرنامج** في اجتذاب الأموال لتنفيذ المشروعات من المنظمات الأخرى إنجازاً مهماً.

٤٦- واتسمت عملية مناولة وتوزيع السلع المقدمة من **البرنامج** بالفعالية والشفافيَّة. وشاطرت الشركات الحكومية الهيئة النظيرة المنفّذة للمشروع مسؤولية هذه العملية. وكانت لوجستيات الأغذية مناسبة بصفة عامة ما عدا في بعض الفترات القصيرة. وفي بعض الأحيان واجهت الحكومة بعض الصعوبات في تغطية تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. واعتبرت نيكاراغوا "بمثابة" بلد من أقل البلدان نمواً حسب قرار **الجمعية العامة للأمم المتحدة**. ودعم **البرنامج** قرابة ٥٠ في المائة من هذه التكاليف. وتمت معالجة المعونة الغذائية الموجهة لاستبدال الأغذية بالأموال النقدية بكفاءة عالية

وبشفافية رغم أنَّ التضخم الناجم عن الأحوال الاقتصادية في البلاد أدَّى إلى انخفاض الدخل. ومنذ عام ١٩٩٢، أصبحت المعاملات المالية فعَّالة على نحو عام بسبب تحرير السياسات المالية بصفة أساسية. وولَّد بيع السلع (مخيض الحليب المجفف والسمن أساساً) أموالاً أُودعت في حسابات مصرفية بغية استخدامها في المشروعات.

٤٧- وتمت معالجة التوزيع المباشر للحصص الغذائية على السكان المستفيدين بكفاءة وكان التنفيذ مرضياً بصفة عامة. وتنسجم التشكيلة الغذائية مع العادات الغذائية للسكان وهي تلاقي قبولا واسعاً بين المستفيدين. وبلغت القيمة الأولية للحصص الغذائية في برنامج الغذاء مقابل العمل في عام ١٩٩٥ ١,٣٥ (١,٦٣) دولار، أي ٩٠ في المائة من متوسط الأجر اليومي الوطني للعاملين في الزراعة. أماَّ تكلفة حصة الغذاء المدرسية، فتبلغ ٢٦ سنتا وهي تكلفة تقارب السعر السائد في السوق.

٤٨- **أنظمة الرصد والتقييم.** ومنذ عام ١٩٩٢ شرع **البرنامج** في إدخال تغييرات كبيرة على طريقة الحصول على المعلومات الخاصة بالمشروعات ومعالجتها، فطبّق نموذجاً موحداً لتجميع المعلومات يشمل رصد العمليات ومدى تحقيق الأهداف. ولا تزال هناك بعض أوجه القصور، لاسيّما في ما يخص التقييم الجاري لجوانب التنفيذ النوعية والمسائل ذات الصلة بالاستمرارية. ومنذ وقت أقرب من ذلك، بُذلت الجهود لتعزيز أنظمة الرصد والتقييم التي تتيح التقييم المناسب لأنشطة المشروع وتُمكِّن من اتخاذ القرارات في الحال. غير انَّ هذه الأنظمة لا تراعي في كل الأحوال آليات التنفيذ المشترك التي تم إعدادها في الآونة الأخيرة، كما أنَّ المعلومات بشأن فعالية المنظمات المالية الوسيطة المنفِّذة لمشروعات القروض والموارد المتجددة غير مكتملة. وثمة حاجة إلى تعزيز دور المستفيدين طوال هذه العملية بغية الأخذ بآرائهم بالقدر المناسب خلال التنفيذ. وأظهرت الجهود المعتمدة على تقنيات التقييم الريفي السريع أن بوسع المنظمات المشاركة في التنفيذ أو المنظمات المحلية العاملة مع المشروعات أن تنهض بدور فعال إلى حد كبير في تطبيق مثل هذه الآليات.

توجيه معونة البرنامج في المستقبل

الاستراتيجية المقترحة

٤٩- وتجتاز نيكاراغوا مرحلة أزمة ما بعد الحرب المتسمة بتغييرات اقتصادية وهيكلية بعيدة المدى. فرغم التحسن الطفيف الذي سجلته المؤشرات الاقتصادية الكلية، اشتدت وطأة الفقر واستفحل انعدام الأمن الغذائي لاسيما في المناطق الريفية من المناطق الوسطى والشمالية. وقد واكبت أنشطة **البرنامج** المنفذة في هذا البلد عملية التغيير هذه وانتقلت من التركيز على عمليات الطوارئ إلى مشروعات التنمية. وتمثل الدروس المستفادة من تنفيذ المشروعات السابقة الأساس الذي يُستند إليه توجيه معونة **البرنامج** في المستقبل.

٥٠- ولهذا السبب، يراعي البرنامج القطري الذي يعده **البرنامج** للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي التي لم يسبق لها مثيل وضرورة اتخاذ الاجراءات العاجلة لتلبية الاحتياجات الغذائية لأعداد كبيرة من الأسر التي تهددها الأخطار الغذائية ودراسة قدرات الوكالات الحكومية وغيرها من الشركاء وخبرات التنفيذ المستخلصة من مشروعات المعونة الغذائية السابقة والحالية. وستظل الأهداف الرئيسية لاستراتيجية **البرنامج** في نيكاراغوا تتمثل في تقليص الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في أوساط أكثر الأسر هشاشة وأشدها فقراً في المناطق ذات الأولوية من البلاد.

٥١- وسيخصص البرنامج القطري موارد لتحقيق أهداف محددة في مجال تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية المنتجة مع إيلاء قدر أعلى من الاهتمام لانتاج الأغذية. وستُوجه معونة **البرنامج** صوب الأنشطة التي تركز بصفة خاصة على المجموعات الضعيفة لاسيما الأطفال والأمهات والأنشطة المولِّدة لفرص العمل والمدرَّة للدخل. وستحظى عملية استعادة الأسر الريفية الفقيرة لقدراتها الانتاجية بعناية خاصة.

الاعتبارات الاستراتيجية لأنشطة البرنامج

٥٢- وتُراعى الاعتبارات الاستراتيجية الواردة أسفله بغية تحديد أنشطة **البرنامج** في السنوات المقبلة واختيارها بطريقة مناسبة:

(أ) **الأهداف الانمائية**. ينبغي توجيه المعونة لتحقيق التنمية حتى يتسنى استئصال الفقر والقضاء على انعدام الأمن الغذائي في الأجل البعيد؛

(ب) **الاستراتيجية الخاصة بقضايا الجنسين**. ينبغي ضمان المشاركة المتساوية للمرأة واعتماد معيار الأسرة بوصفها وحدة انتاجية متكاملة مع إعطاء الأولوية للأسر التي تتولى النساء مسؤولية رعايتها. وستشكل المشاركة المباشرة للمرأة ضرورة مهمة وسيتم تحديد تخصيص الموارد والرقابة عليها على أساس الفوائد المرجوَّة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي اتخاذ اجراءات محدّدة لضمان التحسين المستمر للظروف السائدة في الوقت الحالي؛

(جـ) **تنشيط تنمية المجتمعات المحلية**. ينبغي أن يحظى التنفيذ بالأولوية في المناطق التي تتوافر فيها قدرات محلية في هذا المضمار يجب تعزيزها ولا مركزتها (ويشمل ذلك الحكومات المحلية) لضمان الاشراف الكافي على استخدام الموارد والتحقق من امكانية استمرار الأنشطة منذ بدايتها وبعد انتهائها؛

(د) **دور حلقة الوصل الذي تنهض به المعونة الغذائية**. رغم التسليم بأهمية المعونة الغذائية، فإنَّ الغذاء وحده غير كافٍ وينبغي تعزيز اضطلاع مشروعات **البرنامج** بدور حلقة الوصل والتأكد من وجود شركاء آخرين لضمان الربط المناسب بين المعونة المؤقتة والمعونة من أجل التنمية والتأكد من توفير الامدادات من العناصر غير الغذائية اللازمة لتنفيذ الأنشطة.

السكان المستفيدون ومناطق تركيز المعونة

٥٣- وستركز معونة **البرنامج** على الأسر الريفية الرازحة تحت وطأة الفقر المدقع وعلى أسر المزارعين الذين يملكون أراضٍ تقع في المناطق النائية ذات الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والأسر الفقيرة المحرومة من الأراضي. وستُستخدم الاستراتيجيات والأنشطة المبتكرة المدرّة للدخل والتي تربط المعونة المؤقتة بوسائل أخرى أكثر استمرارا لتوليد الدخل. وفي هذا المضمار، ستحظى النساء ربات الأسر بالأفضلية وستتاح لهن أيضاً فرص اختيار أنشطة تدريبية مكملة وأنشطة إنعاش الموارد المحلية والمعونة الفنية والحصول على الموارد النقدية المتجددة.

٥٤- وسيواصل **البرنامج** دعمه لبرامج التغذية المدرسية بغية تعزيز التعليم المبكر. وسيحظى تعليم الأطفال المنتمين إلى أشد الأسر فقراً بالأولوية. وبالنظر إلى تكامل التعليم والمعونة الغذائية، يمثِّل الأطفال دون سن الدراسة وأطفال المدارس المعرضين لأخطار التغذية فئة مهمة من الفئات المستفيدة من معونة **البرنامج**. وستظل برمجة معونة **البرنامج** تتم بالتعاون مع المنظمات الأخرى مثل البنك الدولي والبنك الأمريكي المشترك للتنمية اللذان ينفذان برامج مساعدات تعليمية

متكاملة لتحسين قدرات التعلّم. ومن خلال تقديم حصة غذائية تكميلية مباشرة يستطيع **البرنامج** المشاركة في هذه البرامج بالمساعدة على الحفاظ على مستوى التركيز والمواظبة في المدارس.

٥٥- وتشكّل الأمهات الفقيرات اليافعات السن مجموعة هامة أخرى من المجموعات المستفيدة من **البرنامج**. وتضطر هؤلاء الأمهات اللاتي يواجهن المصاعب في تهيئة مساكن خاصة بهن وتتسم أوضاعهن بهشاشة بالغة إلى العمل ويهجرن الدراسة تماماً وهن عاجزات عن توفير الرعاية الكافية لأطفالهن وتزيدهن هذه الأوضاع فقراً على فقر. ولذلك ينبغي أن تحظى السبل الكفيلة بتوليد الدخل لهن بالأولوية وأن يُدخل أطفالهن في عداد المستفيدين من برامج المعونة. وتتمثل إحدى المبادرات التي سُينظر فيها، في توسيع المشروع نيكاراغوا ٤٥١٥ ليتضمن عنصراً يوجه بصفة خاصة إلى الأمهات اليافعات السن اللاتي يتلقى أطفالهن الرعاية في مراكز رعاية الأطفال.

٥٦- وستُركز المعونة على أفقر المجتمعات المحلية الواقعة في أشد المناطق فقراً. وفي ضوء القدر المتاح من المعلومات والتجارب، في الوقت الراهن، ينبغي أن تظل معونة **البرنامج** تمنح أولوية عالية للمناطق الريفية الأشد فقراً في مقاطعة سيجوفيا وفي المنطقة الشمالية (ماتا جالبا وجينوتيجا) والبلديات المتضررة من الجفاف في المناطق الغربية (ليون وشيننديجا) حيث يعيش أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص تحت نير الفقر المدقع (٣٠ في المائة من مجموع الأسر الفقيرة). ولا يعني هذا استبعاد إمكانية تنفيذ الأنشطة في المناطق المعزولة التي تُعدُّ من المناطق ذات الأولوية بسبب مستويات الفقر السائدة فيها. وسيتم إعداد كل نشاط على أساس الخريطة البلدية للفقر التي اعدّها صندوق الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي والمعلومات التكميلية المستمدة من وزارة الزراعة. وبوسع **البرنامج** أن يقوم، بالتنسيق مع الوكالات الأخرى، بتحسين وتحديث خريطة الفقر حتى يتسنى استخدامها في توجيه الموارد إلى المناطق التي يبلغ فيها الفقر أعلى مستوياته.

منهاج البرنامج والمناطق الرئيسية للأنشطة في المستقبل

٥٧- ستتبع الأنشطة منهاجاً يقوم على أساس المناطق والموضوعات يجمع بين المعايير الخاصة بالموضوعات وتلك المتعلقة بالمناطق الجغرافية حيث يبلغ الفقر والعزلة أعلى المستويات. ولا يعني اتباع هذا المنهاج عدم الاضطلاع بأنشطة منتقاة في مناطق تتوافر فيها الشروط الأساسية ذات الأولوية. وستُوجه أغلب الأنشطة إلى تنمية الموارد البشرية واستعادة وتنمية قدرات الانتاج لدى الأسر التي يضرب عليها الفقر طوق العزلة والقاطنة في المناطق الريفية في غالب الأحوال.

٥٨- وينبغي تنفيذ الأنشطة الرامية إلى توليد الدخل وخلق فرص العمل الموسمي وذلك سعياً إلى تنمية قدرات الانتاج لدى الأسر الرازحة تحت وطأة الفقر. وتتحقق هذه الأهداف من خلال الأنشطة الخلاّقة المكمّلة للأنشطة المدرَّة للدخل على المدى القصير والتي تهيئ الظروف الدائمة لتحقيق التنمية على المدى البعيد. وتصب الأنشطة اهتمامها على أسر المزارعين المقيمة في المناطق الجافة المتدهورة اقتصادياً وهي تمنح الأولوية لبرامج تطوير البنيات الأساسية التي تستدعي يداً عاملة كثيفة وتتيح الفرص لانشاء المؤسسات الصغيرة. وتحظى الأسر التي ترعاها النساء بالأفضلية.

٥٩- وسيدعم **البرنامج** ممارسات صون التربة والمياه جنباً إلى جنب مع تقنيات انتاج الحبوب الأساسية وتخزينها وتسويقها وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد. وستُعامل الأنشطة الأسرة بوصفها وحدة إنتاجية واحدة مشجعة بذلك اتباع منهاج متكامل في كل الخدمات.

٦٠- وعلى الرغم من الافتقار إلى القدرات المؤسسية الكفيلة بمواجهة الكوارث الطبيعية، فإنَّ التحديد المسبق للاجراءات الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات لا يعتبر أمراً ضرورياً. وثمة اعتبارين أساسيين هما: (أ) ينبغي على **البرنامج** أن

يعزز قدرات التخطيط لمواجهة الطوارئ لدى الهيئة المكلفة بالتصدي لحالات الطوارئ وبتخفيف وقعها؛ (ب) على **البرنامج** أن يضمن التدفق المنتظم للسلع في نطاق البرامج الجاري تنفيذها بغية التمكن، في المستقبل، من التصدي لحالات محددة من الطوارئ. وعند وقوع كارثة طبيعية وبناءً على الرغبة الواضحة للحكومة، فبوسع **البرنامج** أن يستخدم البنيات المتاحة له في الوقت الراهن للاستجابة لطلبات محددة وأن يوفر الأغذية من ومخزوناته الحالية أو بالشراء من الموارد النقدية المتجددة.

تنسيق الأنشطة وتكاملها

٦١- ومكّنت العلاقة التي أقيمت مع الجهات المانحة الثنائية من تقديم المعونة لأكثر السكان فقراً. ولذلك ينبغي الاهتمام بتقعيد هذا التنسيق من خلال اتفاقيات تضع موجهات محددة بشأن مسؤوليات التنفيذ والتشغيل. ومن شأن توطيد هذه العلاقة أن يضمن استمرار تقديم المعونة لهذه المجموعات من خلال برامج أخرى. وسيُوسع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية لاسيما في ما يخص دورها في تنفيذ المشروعات المشتركة.

٦٢- وتنسجم معونة **البرنامج** مع مذكرة الاستراتيجية القطرية التي سينتهي اعدادها خلال عام ١٩٩٧ بالتشاور مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأساسية. ويتوقع أن تشمل المذكرة الفترة البرمجية الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢. وستركز بصفة أساسية على تقليص مؤشرات الفقر المدقع مع إيلاء القدر الأكبر من الأهمية للقدرة على الادارة وخلق فرص العمل وتطوير الأنشطة الانتاجية. ويُشكل تحسين الأمن الغذائي بين أفقر السكان ودعم صغار منتجي الحبوب الأساسية وتوفير موارد الاستثمار للبنيات الأساسية وتقديم المعونة الغذائية للمجموعات الضعيفة، لاسيما النساء، وربط جهود التنمية الريفية بأكثر المناطق المتضررة من تدهور البيئة أهم مجالات أنشطة **البرنامج**.

سبل المعونة والجوانب التنفيذية

٦٣- وستعتمد معونة **البرنامج** في المستقبل على مدى توافر المعونة الغذائية بصفة عامة وعلى السياسات التجارية الوطنية والاقليمية. وفي هذا المضمار، سيُشجع **البرنامج** شراء السلع المحلية وسيقصر عملية استبدال الأغذية بالأموال النقدية على المواد الغذائية غير المنتجة محلياً أو المواد التي تسجل فيها البلاد عجزاً كبيراً.

٦٤- وسيُشجع **البرنامج** تطوير قدرات التخطيط والمتابعة على الصعيد المحلي وسيُخصص موارد لتحسين أنظمة رصد وتقييم الأنشطة مع التركيز على كفاءة الإدارة المالية ومنح الأولوية لتحقيق الأهداف. وستُسهل الخبرات المكتسبة من تقييم المشروعات أثناء وضع مخططات الاستراتيجية القطرية عملية ادخال منهجيات جديدة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والتقييم بمشاركة السكان المستفيدين. وستساعد هذه الخطوات على تركيز الأنشطة في المجتمعات المحلية المستفيدة وتحديد أهدافها وضمان استمرارها بصفة أفضل وعلى التحقق من بلوغ الأهداف فضلاً عن مساهمتها في تحسين جودة الامدادات الغذائية وتعزيز فعاليتها.

٦٥- وعلى نظام الرصد أن يراعي التجارب المستمدة، في الآونة الأخيرة، من العمل مع الوكالات المشاركة في التنفيذ وأن يشمل المؤشرات الكمية مثل الوقت اللازم لتسليم الأغذية وتصنيف المستفيدين حسب الجنس بما في ذلك تحديد عدد النساء في الهيكل الاداري والتنظيمي ومستويات الدخل والتغييرات التي تحدث في الانتاج. كما ينبغي أن يتضمن هذا النظام المؤشرات النوعية مثل مستوى مشاركة النساء وتحسين نوعية تعليم الأطفال والتغييرات المسجلة في أوضاع الأمن الغذائي في أوساط الأسر المستفيدة.

المعونة البرمجية والموارد المطلوبة

٦٦- ونُوقشت استراتيجية **البرنامج** في المستقبل والبرنامج المقترح (١٩٩٨-٢٠٠٢) مع الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧. وتُبين مقترحات **البرنامج** أنَّ مشروعين جديدين يجري إعدادهما في الوقت الحالي (نيكاراغوا ٤٥١٥ (التوسع الأول) ونيكاراغوا ٤٥٧١ (التوسع الأول) سيكونان جاهزين للتنفيذ في نهاية عام ١٩٩٧ وهو تاريخ يطابق موعد إكمال العمليتين الجاري تنفيذهما في الوقت الراهن.

٦٧- وحدّد **البرنامج** احتياجات نيكاراغوا العاجلة من المعونة الغذائية بنحو ٤٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، مراعياً في ذلك قدرات امتصاص المعونة في هذا البلد. وستشمل المعونة ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) دعم الأطفال دون سن الدراسة وتلاميذ المدارس الابتدائية بتكلفة قدرها ١٨,٤ مليون دولار أجازها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧؛ (ب) دعم استمرار الزراعة وانتاج الأغذية في المناطق المتدهورة اقتصاديا بتكلفة إجمالية قُدرت بمبلغ ١٥ مليون دولار؛ (جـ) دعم الأنشطة المدرّة للدخل في مناطق مختارة بتكلفة إجمالية قدرها ٩ مليون دولار. وعلى أساس ذلك، يبلغ مجموع الموارد المالية الإضافية المطلوبة خلال الفترة المعنية ٢٣,٦ مليون دولار. وستتم برمجة هذه الأموال الإضافية مع مراعاة توافر الموارد لدى **البرنامج** وأولويات تخصيصها للبلدان المنخفضة الدخل والمصابة بالعجز الغذائي على نحو ما قرره المجلس التنفيذي.

المسائل والأخطار الرئيسية

٦٨- ولم يتم بعد إعداد استراتيجية قطرية لتقليص الفقر وتحسين الأمن الغذائي، فكان تنفيذ الأنشطة، في غالب الأحيان، استجابة للأوضاع الناشئة لا ثمرة استراتيجية للأجل المتوسط أو الطويل. وعرقل هذا الوضع إعداد وتنسيق أنشطة **البرنامج** في إطار البرامج الحكومية. ولذلك ينبغي على **البرنامج** أن يدعم وينسق، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، مع الحكومة بغية وضع مقترحات لإعداد استراتيجية لمحاربة الفقر وتحسين الأمن الغذائي.

٦٩- وقد تتمخض عن مزاولة الحكومة الجديدة لمهامها (١٩٩٧) تغييرات في سلم الأولويات وفي المنهاج ومجالات التركيز الخاصة بالمعونة، مما سيؤثر، دون شك، على كيفية تخصيص الموارد النظيرة (المالية والبشرية). وقد يفضي إلى إعادة تنظيم المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات.

٧٠- وحتى يُتاح ضمان استمرار الأنشطة بعد انتهاء المعونة الغذائية، ينبغي على **البرنامج** توطيد الصلات بين المعونة المؤقتة والأنشطة طويلة الأجل. وكانت مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية ومنظمات المجتمعات المحلية في هذه الجهود أمراً أساسياً وستظل كذلك في المستقبل. وعلى الرغم من عدد هذه المنظمات وقدرتها على تنظيم السكان المستفيدين، فأنها لا تزال تواجه مشكلات في تنفيذ الأنشطة وفي توسيع قدراتها التنفيذية. وبالنظر إلى أنَّ دور هذه المنظمات سيزداد في المستقبل، فإنَّ على **البرنامج** أن يركز بصفة خاصة على سبل الدعم الكفيلة بتعزيز قدراتها الادارية والتنفيذية.

الملحق الأول

بعض المؤشرات المختارة

	السنة	
	١٩٩٧	١٩٩١
الفقر المطلق (نسبة مئوية)	٨٠	غير متوافرة
– السكان المحتاجون	٥٠	غير متوافرة
– السكان الحضريون	٣٧	غير متوافرة
– السكان الحرفيون	٦٣	غير متوافرة
الأسر التي تعولها النساء (نسبة مئوية)	٢٨	غير متوافرة
– في المناطق الحضرية	٣٧,٠	غير متوافرة
– العطالة الكلية (نسبة مئوية)	٤٨,٨	٥٤,٠
– الحد الأدنى للأجور (كوردبة)	**١٩٩٠**	**١٩٩٥**
– المجموع	٨٥,٠	٩٠٠,٠
– الزراعة	٦٧,٠	٥٠٨,٠
– قيمة سلة الأغذية	غير متوافرة	١,٣٢٠,٠
النفقات الاجتماعية	**١٩٩٠**	**١٩٩٤**
– المجموع (١٠٠٠ كوردبة)	١٧١,١	١ ٢٤٢,٠
– كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٩	٩,٧
– للفرد (كوردبة)	٤٧,٥	٣٠٨,٢

الحبوب الأساسية

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الإمدادات المحلية من الحبوب (١٠٠٠ طن)						
١ رز	١٠١,٨	٩٥,٥	١١٥,٤	١٤٤,١	١٤٦,٣	١٤٨,٧
الذرة	١٩٨,٥	٢٣٧,٨	٢٤٩,٤	٢٩٠,٦	٢٤٢,٧	٢٨٩,٤
الفاصوليا	٦٠,٥	٦٠,٨	٥٧,٠	٧٥,٧	٧٤,٤	٤٩,٥
القمح	٤٤,٨	٥٦,٦	٦٠,٣	٥٨,١	٥٢,٣	٤٦,٩
المجموع، منه:	٤٠٥,٦	٤٥٠,٧	٤٨٢,١	٥٦٨,٥	٥١٥,٧	٥٣٤,٥
الواردات التجارية	٩٠,٤	١٠٠,٤	١١٨,٩	١٠١,٩	١١٧,٨	١٠٣,٦
المنح	٩٠,٤	٧٣,٥	٨٠,٣	٧٦,٣	غير متوافرة	٢٣,٥
درجة التوافر للفرد (كلجم/ سنة)						
١ رز	٢٨,٥	٢٦,١	٣٠,٦	٣٧,٠	٣٦,٠	٣٦,٠
الذرة	٥٥,٦	٦٥,٠	٦٦,٠	٧٤,٧	٦٠,٥	٧٠,٠
الفاصوليا	١٦,٩	١٦,٦	١٥,١	١٩,٤	١٨,٥	١٢,٠
القمح	١٢,٥	١٥,٥	١٦,٠	١٥,٠	١٣,٠	١١,٣
المجموع	**١١٣,٥**	**١٢٣,٢**	**١٢٧,٧**	**١٤٦,١**	**١٢٨,٠**	**١٢٩,٣**